دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	صنع القرار السياسى
المصدر:	المجلة الليبية للدراسات
الناشر:	دار الزاوية للكتاب
المؤلف الرئيسي:	بقبق، وجدى محمد
المجلد/العدد:	ع9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	73 - 91
رقم MD:	770443
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	علم السياسة، القرار السياسى، الفكر السياسى، التحليل السياسى، العلاقات الدولية، اتخاذ القرارات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/770443

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

صنع القرار السياسي

د. وجدي محمد بقبق

كلية الاقتصاد العجيلات / جامعة الزاوية

مقدمة

تعد عملية صنع القرار السياسي معقدة جدا، لكونها متشابكة الأبعاد، وتتداخل فيها مجموعة من المتغيرات البيئة الداخلية والخارجية والبيئة النفسية لصانع (أو صناع القرار) في الدولة. فمتغيرات البيئة الداخلية تتمثل في الخصائص القومية للدولة، هذا من جانب، وهيكل النظام السياسي وآليات اتخاذ القرار فيه من جانب آخر، أما متغيرات البيئة الخارجية فتتمثل في الضغوط التي تفرضها البيئة المحيطة (دوليا وإقليميا) لاتخاذ قرار معين وطبيعة الأسس الاستراتيجية والتكتيكية التي يبني عليها القرار، بينما متغيرات البيئة النفسية فتشمل الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية لصناع القرار.

إذن، البيئة الداخلية والخارجية لا يكون لهما أثر إلا من خلال البيئة النفسية، وكلما تطابقت متغيرات البيئة النفسية لصانع القرار مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية فإن فرص نجاح القرارات السياسية تكون بازدياد، والعكس صحيح. ومن هذا المنطلق فإن عملية اتخاذ قرارات سياسية لا يمكن أن تتم جزافا، وإنما يجب أن تكون مبنية في المقام الأول على الربط الواقعي والموضوعي السليم ما بين إمكانات وقدرات الدولة وأهدافها، وهو الاعتبار الذي يضفي على هذه القرارات حساسية خاصة، لأن آثارها ونتائجها لا تنحصر في إطار محدود، ولكنها تشمل المجتمع بأكمله، لكونه يدفع الثمن في حال فشل هذه السياسة.

وفي هذا الصدد يقول (كارل دويتش Kerl Deutch): " أن القرار السياسي هو خلاصة لاختيار ما من بين عدة بدائل، ولا ينتج آثاره في الواقع العملي إلا من خلال أجهزة، ويستلزم هذا وجود مؤسسات قادرة على الاطلاع بهذه المسؤولية في المجل الخارجي والداخلي [1].

ومن بين الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع بذاته، انه موضوع ذو صلة بواقع الدول من جهة وواقع السياسة الدولية من جهة أخرى، وعليه فإن أية دراسة موضوعية وفعلية لعملية (صنع القرار السياسي) كما هي عليه اليوم، وكما يمكن أن يتنبأ عنها في المستقبل، يجب أن تستمد مصادرها من هذا الواقع الذي نحن بصدده.

وفي ضوء ما تقدم فإن بحثنا سيأخذ بنظر الاعتبار التقسيمات التالية:

أولا: التعريف بالمصطلح (القرار السياسي).

ثانيا: تطور مفهوم القرار في الفكر السياسي.

ثالثا: عملية صنع القرار في التحليل السياسي.

رابعا: العوامل البيئية المؤثرة في صنع القرار السياسي.

خامسا: تأثير العلاقات الدولية في القرار السياسي.

1) مشكلة البحث:

إن صناعة القرار السياسي هي عملية تتسم بالتعقيد على قدر ما تتسم بالسهولة في عملية إعداده الأخيرة وخروجه إلى حيز الاعتراف به أو تجسيده، وعلى هذا فإن أي قرار يمر عبر مراحل عديدة في عملية صناعته، ومن هنا لابد من وضع بعض التساؤلات لتوضيح المشكلة كالآتي:

1- ما المسار الذي مر به تطور مفهوم القرار في سياق الفكر السياسي؟

2- ما الآلية التي تمر بها عملية صنع القرار في إطار التحليل السياسي؟

3- ما العوامل التي يمكن أن تلعب دورا ضابطا أو مقوما في صناعة القرار السياسي؟

4- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العلاقات الدولية في القرار السياسي؟

2) فرضية البحث:

إن صنع القرار السياسي هي سلسلة من الاستجابات الفردية، أو الجماعية التي تنتهي باختيار بين البدائل الأنسب في مواجهة موقف معين، كما أنها تحتل مركز النشاط الإداري الذي يكشف أنماط العلاقات الداخلية للجماعة الصانعة للقرار وتتأثر بها، وهذا يعني أن القرار هو جزء من بنيان العلاقات والتصورات للجماعة الصانعة له، وتبدو فرضية البحث من خلال طرح سؤال وهو هل مجموعة العوامل البيئية الداخلية والخارجية والعلاقات الدولية لها تأثير بارز في صنع القرار السياسي بشكل عام؟

3) أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث في محاولة للتعرف على عملية صنع القرار السياسي، وعلى دور العوامل البيئية الداخلية والخارجية في وإعداده، وتبدو أهميته في تسليط الضوء على تأثير العلاقات الدولية في القرار السياسي.

4) أهداف البحث:

أ- التعرف على عملية صنع القرار السياسي.

ب- التعرف على الآلية التي تمر بها عملية صنع القرار في التحليل السياسي.

ج- التوصل إلى اهم العوامل البيئية التي لها تأثير بالغ في عملية صنع القرار السياسي.

د- توضيح تأثير العلاقات الدولية في صنع القرار السياسي.

5) منهجية البحث:

استعان الباحث بالمنهج الاستقرائي في جمع المعلومات ثم اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يختص بوصف الظاهرة وتفسير متغيراتها.

أولا: التعريف بمصطلحات البحث:

القرار السياسي:

قبل الخوض في التعريف بالقرار السياسي يجب علينا أولا التعريف بمصطلح القرار بشكل عام.

فالقرار يعد مدخلا مهما في فهم طبيعة التوجهات للنظم والمؤسسات السياسية، وذلك من حيث معرفة أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديمقراطية [2]، فالقرارات كما يعرضها (ديفيد إستون) هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية [3].

ويقدم كل من (بيرتراند بادي وجاك جيرسنلي) تعريفا للقرار هو: " إنه اختيار واع اتخذه بالفعل –فردا أو مجموعة من بين مجموعة من الاختيارات التي تعرض أمامه وبشكل علني بهدف حل مشكلة ظهرت أثناء المناقشة " [4]، أما بالنسبة لـ (جون لوهنهردت) فإن القرار يمثل "طورا من الإجراءات التي تحول المشاكل إلى سياسة " [5]، فمن اجل معالجة مشكلة فلا بد أن تأخذ هذه المشكلة صورتها السياسية، وذلك عندما يقرر اختيار حل لها من قبل هيئة سياسية؛ لأن القرار هو عمل أو فعل نصل منه إلى نتيجة أو حل بعد تفكير عميق يؤدي إلى الاستقرار بالسؤال لتكوين حكم مناسب [6]، أو هو ما استقر عليه صاحب القرار، أما اخذ القرار فهو موقف واع لصاحب قرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديلة أو خيارات في فكرة، وإذا خرجت القرارات من الوعي والفكر إلى حيز الفعل فعندئذ هي عمل أو إجراء أو فعل أو تنفيذ.

أما (لوفين) فإنه يعرف القرار " كعمل مدروس قام صاحب القرار باتخاذه باتجاه مجموعة من الأفعال لها خصوصيتها، وهو أيضا عمل يؤخذ على ضوء خطة عمل حيث يمكن تصنيف عناصره الرئيسة إلى ناتج العمل حصيلة المنتوج " [7]، بمعنى آخر أن أي قرار من اجل أن يكون عقلانيا لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي يوجد فيه القرار، ليس فقط في عملية تنفيذه وإنما أيضا في فترة إعداده؛ لأن هناك علاقة متبادلة بين القرار والمحيط [8].

كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيديه يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لا بد وان يأتي نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ولا يمكن أن يأتي مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة المراد طرحها [9].

أما القرار السياسي فيمكن تعريفه بأنه اختيار محدد يتم في لحظة محددة تبدأ وتنتهي في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن القرار السياسي يفترض وجود مشكلة أو موقف يحتاج إلى حل ويفترض توافر أكثر من بديل لتنتهي به المشكلة أو الموقف بطريقة تزيد من المنافع، وتحقق الأهداف التي استهدفها صانع القرار، والجدير بالذكر أن عمليات صنع القرار تختلف في موقف الأزمة عنه في المواقف الطبيعية [10].

وتبنى (ديفيد إيستون) تحليله في دراسة عملية صنع القرار السياسي الناتج لتحقيق الأهداف، فهو يربط القرار الرشيد بالصفوة الحاكمة، أي الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في المجتمع ويتحكمون في القرارات باعتبارهم صانعي القرار، وان مفهوم القرار السياسي "اتسع حيث يشمل كل ما تعنيه الحركة السياسية من مدخلات ومخرجات ونتائج

وسياسات، كما أن القرار السياسي له دافع في لحظة معينة، بحيث إذا سبقها كان تسرعا، وإذا لم يسبقها كان جمودا، فهو تصوره للتعامل " (11).

كما تعتمد صناعة القرار السياسي في المجتمع على أصحاب السلطة أيا كانت خصائصهم، وسماتهم، أو انتماءاتهم، فهي بالتالي يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون وسائل الإكراه الشرعي في حالة رغبة البعض في التمرد على ما يفرضه القرار من التزامات (12).

وقد شكلت عملية صنع القرار السياسي بؤرة مفهومية تقاطعت فيها حقول ومناهج متعددة، وكانت إجاباتها تقدم صانعي القرارات السياسية كفئة أو نخبة أو قيادة (13)، فصناعة القرار هي "نشاط جماعي يكشف أنماط العلاقات الداخلية للجماعة الصانعة للقرار، تتأثر بها، وهذا يعني أن القرار هو جزء من بنيان العلاقات والتصورات للجماعة الصانعة له" (14).

وهناك تعريف آخر لعملية صنع القرار السياسي بأنها: تطور اجتماعي يتم في إطار نشاط يسعى لتقديم أو اختيار مشكلة تكون موضع قرار معين، تؤدي إلى ظهور عدد من المتغيرات المتاحة والممكنة يختار إحداها للتطبيق أو التنفيذ، وتحدد عملية صنع القرار السياسي في المجال الخارجي منهج التحرك على ضوء تقرير المركز الدولي للدولة في علاقتها بالدول الأخرى، والأهداف والمصالح القومية التي تعمل على تحقيقها، مع الأخذ في الاعتبار قدرات الدولة، والاستراتيجيات، والتعهدات التي تتبناها، والتكتلات التي تنتمي إليها من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها، هذا مع العمل على تحقيق أفضل تنسيق بين هذه العوامل على ضوء الأهمية النسبية لكل منها للقرار موضع البحث (15).

وهناك تعريف آخر للقرار السياسي هو نوع من عقد العزم –من جانب السلطة –على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من التوتر التي تعرفها الممارسة السياسية (16).

ومن هنا فقد تعددت التعاريف حول القرار السياسي، إلا انه يمكن القول إن عملية صنع القرار تمر بمراحل عدة، تبدأ بتشخيص المشكلة محل القرار وتحليلها، ثم إيجاد البدائل الصالحة لحلها، وتقييم البدائل المتاحة، ثم اختيار الحل الملائم، وأخيرا متابعة التنفيذ، وهذا بديهي فعملية صنع القرار تسبق اتخاذ القرار.

ثانيا -تطور مفهوم القرار السياسي في الفكر السياسي:

يؤكد علماء السياسة أن صناعة القرار السياسي تدخل في اهتمامات علم السياسة، وأنه لم يتبلور كموضوع مستقل بذاته منهجا وموضوعا إلا مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين بدراسات كان أبرزها ما قدمه (ريتشارد سنايدر Richard Snyder)، حول صناعة القرار السياسي كمدخل لتحليل النظام السياسي والعلاقات الدولية، لكن ذلك لا يعني حداثة عملية القرار السياسي ذاتها، ولا فكرة القرار السياسي فهذا موضوع متأصل في الظاهرة السياسية منذ بداية تكون السلطة والدولة (17).

لذا لابد من تتبع المسيرة التاريخية لعملية اتخاذ القرار؛ طلبا لاستقامة الفكر والموضوع، وإحاطة بكل التطورات التي تمت في عملية القرار في الحقب التاريخية المختلفة بأنظمتها السياسية المتنوعة، ولما كانت النظرية السياسية المتكاملة

تبدأ مع عمالقة الفكر الفلسفي الإغريقي، أفلاطون وأرسطو وكذلك معلمهم سقراط، لذا سنبدأ من القرار السياسي عند فلاسفة اليونان.

1) مفهوم القرار السياسي في الفكر اليوناني:

تمثل أثينا وإسبرطة أول مراكز الاجتماع السياسي والتمدن التي واكبت تكونها أسئلة فلسفية مبكرة حول أفضل أنماط الحكم وقضايا السياسة والأخلاق، ولقد كان للصراع بين إسبرطة وأثينا وانتصار إسبرطة أثر بالغ على اتجاهات الفكر السياسي اليوناني، فلقد أكد سقراط على ضرورة أن يحكم الناس احكم الناس ويقصد الفلاسفة [18].

أما أفلاطون فيقرر في الجمهورية أن أنواع الحكم تتباين، فمنها حكم الطاغية ومنها الديمقراطية ومنها الأرستقراطية، كما يقرر أن الشيوخ الفلاسفة يجب أن يحكموا، وان على الشباب أن يطيعوا .. كما أكد على أهمية تربية الأحداث [19].

يرى أفلاطون أن العلاقات الإنسانية في المجتمع تخضع للتفكير العقلي في التوجيه الحكومي، فهو يبعد طبقات الشعب المنتجة عن التدخل في توجيه سياسة الدولة، ويقصرها على طبقة أرستقراطية، لها كل الفضائل بين طبقات المجتمع والتمييز بينها إلى حد تحبيذ إشاعة كذبة يرى أنها ضرورة وحيوية؛ لكي تلتزم كل طبقة من طبقات المجتمع بحدودها عن اقتناع [20].

أما أرسطو فيرى أن الحكومة الصالحة هي التي تحقق سيادة القانون، وبسيادة القانون يسود العقل، دون أن ينحرف بتأثير العاطفة أو الهوى [21].

ويرى أن الدولة رابطة بين مواطنين أحرار متساوين، يخضعون للقانون بمحض إرادتهم، أما القوة فلا يمكن أن تكون أساسا للحكم، ولكن الرضا والإقناع هما الدعامة القوية للحكم، وهذه النظرية لازالت من اقوى الحجج التي يلجأ إليها الكتاب السياسيون لتعزيز فلسفتهم السياسية [22].

ويؤكد أرسطو على أن غاية الدولة أن تهيئ لأفرادها حياة سعيدة ينعمون فيها بممارسة أفضل لوظائف الإنسان متمثلة في حياة الفضيلة الأخلاقية والنظر العقلي [23].

2) مفهوم القرار السياسي في الفكر الروماني:

كان للإمبراطور دور محوري في الحكم الروماني، حيث كانت تجتمع بين يديه مقاليد الأمور وتشاركه في إدارة شؤون الدولة المتعددة هيئات أهمها مجلس الشيوخ، ومجلس العامة والكهنة، وكذلك القضاة، ورجال القانون ثم قيادات الجيوش، حيث يعتمد عليهم الإمبراطور في تكوين الراي والحيلة الحربية [24]، فلا شك أن حكم الرومان كان يتميز بدقة التنظيمات وأشكال إدارة الحكم، فإذا كان فلاسفة الإغريق قد ورثوا فكرا وحرية وديمقراطية؛ فإن الحكم الروماني قد ورث إدارة وتنظيما عسكريا.

3) مفهوم القرار السياسي في العصر الوسيط:

لقد ورد بصورة عامة موضوع الحكم في القرآن الكريم دون تفصيل، فقد تضمن القرآن والسنة النبوية الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها نظام الحكم والتي من أهمها مبدأ الشورى، الذي يعد من بين المبادئ الدستورية في الإسلام، حيث قال الله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)، وأيضا: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)، فالشورى في ابسط تعريفاتها خطوة في سبيل اتخاذ القرار، أي قرار ومنها اتخاذ القرار السياسي، ومما لاشك فيه أن الشورى هي إحدى أركان النظام الدستوري الإسلامي، حيث إنه لم يكن يصدر أي قرار ليس فيه نص قرآني أو حكم سني إلا ولابد أن تكون الشورى هي الركيزة التي يصدر منها هذا القرار [25]، كما فسرت الآية الكريمة: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) بأنها دعوة صريحة في مشاورة أهل الحل والعقد في دولة الإسلام [26].

وقد اهتم الفكر المسيحي بالقرار السياسي، حيث يقول (لوثر): "المسيحي الذي يغدو حر النفس بنعمة الله وفضله، ملزم بالخضوع لقرارات الأمراء وضربات التاريخ والمجتمعة لأنها تشارك في المعاقبة عن الخطأ، وتعزز النفس المتعطشة للخلاص "؛ بل إنه يذهب للدعة إلى عدم جواز الوقوف في وجه سلطان الملوك [27].

4) القرار السياسي في إطار الدولة الحديثة:

مع ظهور الثورة الصناعية بدأت أوروبا تدخل مرحلة جديدة، حيث بدأت تتبلور ملامح فلسفة سياسية جديدة –منبثقة من الفكر العملي الذي بدا يتطور إلى أن وصل إلى مرتبة عالية مع أفول القرن العشرين –قام عليها مفهوم الدولة الحديثة، وقد ساعد فكر مكيافيللي على بلورة الفكر السياسي الأوروبي الجديد، كما كان لنظريتي العقد الاجتماعي، وفصل السلطات أثر ظاهر في تشكيل الإطار الفلسفي للدولة الحديثة [28]، فيرى (هوبز) أن إقامة النظام السياسي المستقر مطلب يستلزم لتحقيقه توفر عنصر رغبة الجماعة في تأسيس مبدا سيادي قوي جدا، وأن ترتضى الخضوع للقوانين المدنية وللقرارات التي تفرضها السلطة المجسدة للسيادة، كما يرى أن السلطة المطلقة لا تقبل الانقسام، وعليه فلابد أن يكون لشخص ما القرار الأخير، وكل من له هذا القرار، ويستطيع تنفيذه، يملك سلطة مطلقة [29].

أما آراء وأفكار (جون لوك) فكان لها أثر كبير في الثورتين الأمريكية والفرنسية، حيث تبلورت هذه الآراء في استقلال الولايات الأمريكية في عام 1776 م، وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي في عام 1799 م [30].

أما فكرة فصل السلطات التي دافع عنها (مونتسكيو)، فتعد مصدرا معرفيا وسياسيا للتحليل الوظيفي المؤسس للسلطة، ولمراكز توزيعها، وتذهب هذه الفكرة إلى أن القرار السياسي ينبع من قوتين أساسيتين، هما القوة التشريعية فيما يتعلق بالقوانين والقواعد الضابطة للمقررات الحكومية، والقوة التنفيذية فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بتدبير الشؤون العامة.

وإذا كنا نعتبر هاتين القوتين صورتين من صور السلطات الحديثة، فقد تمثلت السلطة الثالثة في السلطة الاتحادية التي كانت تعنى علاقة الدولة بالدول الخارجية، وتلك هي السلطة التي يتغير شكلها واسمها إلى السلطة القضائية في التشريعات الحديثة [31].

تعريف اتخاذ القرار:

يقصد باتخاذ القرار عموما التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل متنافسة وكل القرارات إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها [32].

تعريف عملية اتخاذ القرار:

مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفصيل اختيار معين أو اختيارات بعينها لحل مشكلة معينة [33].

وسائل تنفيذ القرار:

في مرحلة تنفيذ القرار هناك وسائل عديدة منها الدبلوماسية، والأدوات الاقتصادية أو استخدام القوة العسكرية، أو الأدوات الدعائية ويتوقف نجاح تنفيذ القرار على عدة عوامل هي:

أ- اتخاذ القرار السليم لمواجهة الموقف.

ب- وجود أجهزة تنفيذ ذات كفاية عالية ومتفاهمية.

ج- اختيار الوسيلة أو وسائل التنفيذ الملائمة للهدف.

د- وجود قدر كاف من المرونة يمكن بواسطتها مجابهة المتغيرات التي قد تنجم بعد تنفيذ القرار [34].

ثالثا: عملية صنع القرار في التحليل السياسي:

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت نظريات القرار السياسي من خلال مفاهيم مختلفة منها البنيوية والوظيفية، وتحليل النظم السياسية في مجال العلوم السياسية.

ويمكن تحديد اهم المحددات المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في التالي:

1- طبيعة النظام السياسي:

تختلف عملية صنع القرار السياسي باختلاف نوعية النظام السياسي، وباختلاف الظروف المحيطة بالدول، ففي بعض الدول نجد أن من يصنع القرار السياسي هو فرد أو شخص واحد، كما نجد في دولة أخرى، أن القرار السياسي يصنع من قبل جماعة معينة يساعدها مركزها القيادي على تولي هذه المهنة، وهناك في دول غير هذه وتلك، نجد أن من يصنع القرار السياسي فيها هو الشعب الذي يمكنه نظامه السياسي من تقرير أهداف علاقاته الداخلية والخارجية بنفسه، ففي النظام الديمقراطي يزداد حجم المشاركة بالمشورة في الراي بعكس النظام الدكتاتوري الذي يغلب عليه احتكار عملية صنع القرار وحصرها في إطار ضيق، وبالتالي تتقلص فرص تعداد البدائل أمام متخذ القرار، ولذلك يرى عدد من الباحثين أن تحليل عملية صنع القرار السياسي في حد ذاتها تساعد على كشف طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطية [35].

2- طبيعة التركيب الطبقي للنخبة الحاكمة المناط بها عملية صنع القرار السياسي:

لعل تجانس التركيب الطبقي للنخبة الحاكمة سيخلق نوعا من التعاطف من خلال الإحساس بالتجارب والمشاركة، وبالتالي تتسع دائرة التشاور وتتعدد البدائل أمام متخذ القرار، أما عدم تجانسه، فيؤدي إلى قدر كبير من التنافس مما ينتج استجابات وردود أفعال عكسية، ليست في صالح عملية صنع القرار ذاتها [36].

3- طبيعة هياكل صنع القرار التنظيمية:

تعد الإدارة الجهاز الذي يدير شؤون الحكومة والدولة، وتستمد صلاحياتها من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يميز الجهاز الإداري هو قيامة على فكرة التنظيم المعقد والهرمي والذي يتسم في بعض الأحيان بنوع من الاستقلالية الذاتية، وطالما يدير شؤون الحكومة والدولة فإن هذا يعني انه المسؤول عن عملية إعداد وتحضير مشاريع القرارات، ووضع السياسة العامة للدولة، وقد برزت أهمية هذا الجهاز كنتيجة لعدم قدرة الحكومة والبرلمان على القيام بجميع المهمات الملقاة على عاتقها بسبب تعقد الحياة وبسبب الميل إلى التخصص، الذي يستدعي تواجد جهاز متخصص موحد وفعال؛ من أجل إنجاز ما لا يمكن إنجازه من قبل السلطات المذكورة، ومن اجل القيام بهذا العمل تتكون هيئات متفرعة ومتخصصة في كل مجال من مجالات المعرفة، وبهدف إعداد ودراسة جميع المعلومات المتعلقة بمشكلة أو مشروع ما وتقديمها إلى الحكومة أو البرلمان من اجل اتخاذ قرار يتعلق بها [37].

4- التأكيد على العلاقة البيروقراطية:

لقد تم وضع نماذج نظرية ركزت على البيروقراطية، وعالجتها من حيث الإجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهيكل البيروقراطي، من حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة، كما لوحظ أن سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي، وتتفرع الاتجاهات والاجتهادات بحيث تنسحب من محصلة عملية صنع القرار [38].

5- دور الشخصية في اتخاذ القرار:

كل ما يحتاجه الباحث لمعرفة تصرفات وطبيعة القرار السياسي الذي سيتخذه صاحب القرار، هو أن يحدد مرتبة صاحب القرار في إحدى الخصال الشخصية... فهي خاصة استثنائية تنسب إلى أشخاص معينين يمكنهم من خلالها ممارسة السلطة بأساليب دراماتيكية خارجة عن المألوف، وهي تنزع أخيرا إلى اعتماد الجدة، وبمعنى آخر تجاوز كل ما هو متعارف عليه وما هو متبع من قيم وقواعد تقليدية وقانونية في العملية السياسية، أو هي محاولة للتميز، بعد هذا وذاك بين أنماط معينة للشخصية المجددة والخلافة وبين أنماط أخرى تنزع إلى الإبقاء على ما هو قائم، والدفاع عنه في الوقت نفسه، وهو راي اخذ به (فيبر) ودافع عنه (شيلز) [39] ولا شك أن هذه العملية تلقى صعوبة كبيرة؛ لأن آراء صاحب القرار تختلف باختلاف الموقف، فضلا عن اختلاف مزاجه، وبالتالي انفعالاته من موقف لآخر، نظرا للضغوط التي يمكن أن يتعرض لها، كما أن أولويات الموقف الداعي لأخذ القرار تتباين من حالة لأخرى.

6- دراسة الدوافع والغايات في صنع القرار في السياسة الخارجية:

إن أهداف الدولة في سياستها الخارجية، ليست بالضرورة أهدافا معلنة أو صريحة، كما أنها ليست جامدة، ولكنها تتحرك ديناميكيا فتحرك المصالح القومية، ويتجدد المؤثرات الداخلية والخارجية.

ولكن يمكن التوصل إلى تحديد أهداف الدولة في صنع سياستها الخارجية من واقع إعلاناتها وخطب قادتها والمواثيق التي توقعها، والمنظمات التي تشترك بها، والدساتير والقوانين التي تشرعها وغيرها من المصادر الأخرى، فهناك عدة غايات يهدف إليها صناع القرار السياسي من وراء قراراتهم، كالحفاظ على ترتيب العناصر الأساسية في النظام الدولي، صيانة الاستقرار واستتباب الأمن، وتحسين سبل النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية كالقانون الدولي والمنظمات الدولية، ويجسد القرار طموحات صناع القرار الذين غالبا ما يكونون هم نخبة المجتمع أو هم أصحاب الشخصيات الكارزمية (40).

7- دراسة العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية:

إذا ما حاولنا أن نقف على حقيقة العلاقات بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لوجدنا أن السياسة الداخلية، التي هي عملية تنظيم وتخطيط لحياة المجتمع، تنتهي حدودها ومداها بحدود الدولة ولا تتعداها، أي أن مدى القوانين تنتهي بانتهاء حدود الدولة، وغرض القانون تنظيم الحياة في داخل الدولة، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهي تنطلق من داخل الدولة وتبدأ في تطبيقها من خارج حدودها، بمعنى أنها تتناول القواعد التي ترسم علاقات الدولة المعينة لا في داخل حدودها، وإنما في خارج حدودها، ومع الدول الأخرى، وهذا يعني أن أهداف السياسة الداخلية تختلف عن أهداف السياسة الخارجية التي ترسمها الدولة لنفسها (41).

رابعا: العوامل البيئية المؤثرة في صنع القرار السياسي:

إن صناعة القرار في كافة الدول على السواء، أصبحت تتعامل سلبا أو إيجابا مع بيئة مركبة: ركيزتها البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية، والاجتماعية والتنظيمية والنفسية، والتأثيرات السلبية والإيجابية الناتجة عنها، ومن هنا ينعكس سلوك صانع القرار في جوانب أساسية، منها نوعية البيئة الداخلية التي ينطلق منها، والثانية نوعية البيئة الخارجية التي تتكون من عدة عوامل متغيرة خارج نطاق الدولة.

وتتضمن عملية صنع القرار نشاطات يقوم بها صانع القرار وأهمها فهم وإدراك الأهداف المراد تحقيقها، وجمع المعلومات والحقائق حولها.

وتوجد عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في صناعة القرار؛ لأن صناعة القرار السياسي لم تعد محصلة لتأثير متغير واحد، بل أنها محصلة لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذه العوامل لها سمة التأثير الديناميكي، حيث أن درجة تأثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان، ومن نظام سياسي لآخر، من حيث الموقع الجغرافي، والديمغرافي، وطبيعة النظام الاقتصادي، والقدرة العسكرية التي يمتلكها النظام،

ومن حيث مدى التجانس والتوافق الذي يتسم به الواقع الاجتماعي للنظام، إلى جانب المتغيرات النفسية التي يتسم بها صانع القرار السياسي.

وفيما يلي يمكن تحليل اهم العوامل البيئية المؤثرة في صنع القرار السياسي:

أ) العوامل البيئية الداخلية في صنع القرار السياسي:

1- العامل الجغرافي:

يعد المتغير الجغرافي من اهم واقدم عناصر البيئة الداخلية التي تؤثر في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، ويعد هذا المتغير أكثر محددات العلاقات الدولية ثباتا، ولكن أهميته الجغرافية تتغير من وقت إلى آخر، ففي القرن العشرين مثلا تأثرت الاعتبارات الجغرافية بالسلاح الجوي وتقنية الاتصالات المتقدمة، ولكن مع ذلك فإن الفرق يبقى شاسعا بين مدركات صانعي قرار في دولة تتمتع بموقع استراتيجي، وقدرات اقتصادية كبيرة وحدود محصنة وقوى بشرية كبيرة وفاعلة... إلخ، وبين قدرات صانعي قرار في دولة تفتقر إلى هذه الميزات والخصائص، وعلى العموم، تتبع أهمية المحدد الجغرافي كأحد محددات السياسة الخارجية للدولة من أن هذا المتغير قد يفضي إلى علاقة صراع وخصام مع دولة مجاورة، نتيجة لعدم وجود حدود طبيعية مانعة أو نتيجة لتمتع الدولة بموقع استراتيجي هام [42].

وينظر الجغرافيون إلى موقع الدولة من جانبين، أولهما: ثابت وثانيهما: متغير الثابت يعبرون عنه بخطوط الطول ودوائر العرض، وأما الجانب المتغير فيتناول علاقة الدولة بالدول المجاورة لها، وبخاصة علاقتها بمراكز الثقل الحضارية والسياسية في العالم [43].

2- العامل الديمغرافي:

يتداخل مع العامل الجغرافي عامل آخر، وهو العامل الديمغرافي (السكاني)، وفي هذا الصدد يقول (فريدرك هيرتما): أن السكان هم العنصر البشري المتحرك والمتطور كما وكيفا، والمعبر عن شخصية الدولة وكيانها المتميز عن غيرها، وهو ما يطلق عليه بالطابع القومي للشعب أو الأمة، ولهذا العنصر تأثير واضح على علاقات الدولة الإقليمية والدولية [44].

3- العامل الاجتماعي:

وهو ما يتعلق بدراسة السكان الذين يتخذون من أرض الوحدة السياسية موطنا لهم، ويدينون لها بالولاء والانتماء، وبالتالي يكونون أصحاب الحق في السيادة عليها، وهكذا تتصل هذه المقومات اتصالا وثيقا بالوحدة السياسية.

ومما لا شك فيه أن هذه المقومات أكثر ديناميكية من باقي المقومات (الطبيعية والاقتصادية)، ولها تأثير فعال على مكانة الدولة وقوتها ومنعتها، كما أن الدولة تتأثر بنشاط سكانها وبمقدار حبهم واجتهادهم في استغلال موارد الثروة المتاحة، وهم يشكلون حجر الزاوية في قيام الدولة، ويبعثون فيها الحياة، ومن دونهم لا يمكن قيام كيان سياسي [45].

وهناك علاقة قوية وثيقة بين التركيبة الاجتماعية للسكان داخل الدولة وبين الاستقرار السياسي فيها، فكلما كان المجتمع أكثر تجانسا من الناحية العرقية والعنصرية والمعتقدات الدينية، كلما كان متجانسا من حيث الروابط العضوية، ومستقرا من الناحية السياسية، ذلك لأن تنافر الأصول العرقية وتباين المعتقدات الدينية والمذهبية وتفاوت المستويات الحضارية والطبقية أيا كان نوعها قد يشير كثيرا من المشكلات الاجتماعية، التي تنقص الدولة واستقرارها السياسي.

وعندما نتحدث عن توازن القوى في علاقة أي بلدين فإن عنصر السكان له أهمية كبرى في ذلك التوازن، فعنصر السكان كما وكيفا يعتبر المحدد الأهم في حجم القوات المسلحة، وحجم قوة العمل ونوعيتها في أية دولة من الدول (46).

ويؤدي المحدد الديمغرافي دورا كبيرا في تحديد مكانة الدولة وحجمها، وفي إدراك صاحب القرار فيها، فالعدد الضخم للسكان في الدولة يمثل عنصرا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، ويساعد في التنمية الشاملة والنوعية السكانية التي تسهم في إعداد الخطط التنموية الوطنية السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، وفي غياب البنية الاقتصادية المناسبة وعدم توفر متطلبات التنمية البشرية يشكل ذلك عبئا على التنمية الاقتصادية (47).

4- العامل الاقتصادي:

تمثل المقومات عنصرا مهما من عناصر مقومات الدولة وتؤدي دورا رئيسا على مستوى تطورها الاجتماعي والسياسي والعسكري، وتتمثل المقومات الاقتصادية بالموارد المعدنية والغذائية والتجارة والنقل... إلخ، ويعد الاقتصاد من اهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها، بل إنه المحرك الأساس للعلاقات بين الدول، حتى أصبحت المصالح الاقتصادية أسبابا أساسية لتحركات السياسية والدولية والإقليمية (48).

ومن الطبيعي أن كل دولة تتمتع بموارد طبيعية يرتبط بها مستقبل كيانها السياسي؛ لأن وجود هذه الثروة والقدرة على استثمارها يشكل أثرا بالغ الأهمية في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وليس بغريب أن تتأثر العلاقات السياسية الدولية بالعامل الاقتصادي أو التعاملات الاقتصادية من حيث مدى ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي، وطبيعة الاعتماد على الاقتصاد الدولي أو الارتباط به مما يفسح المجال أمام الدول للتأثير على سياسات غيرها، ومن هنا فإن المساعدات الخارجية تعد عوامل حاسمة في التأثير على الدول وعلى مركز القرار فيها، فهناك علاقة سلبية بين التبعية الاقتصادية وحرية اتخاذ القرار، الذي يتلاءم مع المصلحة الوطنية، وقد زاد الاهتمام بدور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية كونه يؤدي دورا مركزيا في العلاقات وفي الدول على الصعيد الداخلي (49).

5- عامل القدرات العسكرية:

تؤدي القدرات العسكرية دورا هاما ومتميزا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي تحديد طبيعة القرارات التي يتخذها صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة، وتحقيق أهدافها المختلفة، فالقدرات العسكرية الكبيرة والقوية تؤمن الإنجازات والانتصارات العسكرية أثناء الحروب عندما تضطر الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال استخدام الأداة العسكرية، كما أنها تحافظ على هيبة الدولة ومكانتها في أوقات السلم، وتستخدمها كأداة للردع والتهديد، ولإيقاع التأثير السياسي في غيرها.

إن القوة العسكرية هي اهم عوامل السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب؛ لأن اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية من المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دوما، فالقوة العسكرية بهذا المعنى ما هي إلا متابعة للسياسة (50).

لذلك فإن الدول الكبرى في عالم اليوم، تكثف جهودها من أجل تطوير قدراتها العسكرية باستمرار للمحافظة على مكانتها ودورها في النظام الدولي والعلاقات الدولية؛ لأن القدرات العسكرية لا تتسم بالثبات والاستقرار، فأسلحة الحرب تتبدل بسرعة والأساليب الاستراتيجية تتغير، وهذا ينعكس بدوره على القدرات العسكرية للدولة.

ويمكن القول: أن مهمة تنمية وتطوير القدرات العسكرية للدولة، لا تقتصر على الدول الكبرى فحسب؛ بل أن دول العالم الثالث دون استثناء حيث تعمل على دعم وتنمية قدراتها العسكرية باستمرار، حتى أنها تنفق مبالغ طائلة على عمليات التسليح، وذلك تجنبا للاختناقات التي قد تحدث من جراء استخدام الدول الكبرى المصدرة للسلاح أداة للابتزاز السياسي. فالمؤسسة العسكرية تعد من أكثر المؤسسات ولاء للنظام الحاكم في الدول النامية، وهذا بسبب ضعف المؤسسات السياسية، حيث تعمل المؤسسة العسكرية بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية على دعم استقرار الدولة الأمني (51).

6- عامل القدرة السياسية:

بالنسبة للقدرة السياسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدول المختلفة، فإنه بالإمكان القول أنها تعمل على صعيدين، الصعيد الأول هناك نوع القيادة السياسية المخططة وما لها من تأثير واضح على رسم خطة سياسية خارجية تحقق أهداف الدولة، أما الصعيد الثاني، فهذا ما يتصل اتصالا مباشرا بموضوعنا، وهو نوعية الجهاز المنفذ للخطة الذي يلقى على عاتقه الكثير من المسؤوليات المهمة من أهمها حرصه بكل ما يملك من وسائل سياسية واقتصادية وفنية وثقافية وغيرها على دراسة الواقع الدولي المحيط بالدولة دراسة دقيقة، ومتقنة تمكنه من استخدام وسائله على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن هنا كان للجهاز المنفذ الدور الكبير في دفع الخطة نحو طريق النجاح أو الفشل، ومن هنا أيضا يصبح لموضوع الحنكة السياسية للجهاز المنفذ، وهي قدرة استخدام الوسيلة المناسبة في وقتها المناسب وببراعة، الأثر الكبير جدا في تحقيق الأهداف، ورفع هيبة الدولة ومكانتها وتأثيرها على الصعيد العالمي (52).

7- عوامل المتغيرات النفسية:

يقصد بالمتغيرات النفسية تلك المتغيرات الناشئة من خصائص وتصورات القائد السياسي صانع القرار، وتشمل تلك المتغيرات الخصائص الشخصية للقائد السياسي، وفهمه لماهية المتغيرات الموضوعية.

وتشكل البيئة النفسية لصانع القرار الاختيار والتصرف ذلك لأن القائد السياسي يختار قراره ويبنى تصرفه على ذلك التصور للعالم الخارجي، والواقع أن التصور يجعل صانع القرار يستجيب بالفعل لفكرته عن ذلك الموضوع، وليس للحقائق الفعلية حول الموضوع؛ لأن القرار وما ينتج عنه من تصرف نتيجة التفاعل بين ما يريده صانع القرار (الأهداف)، وبين تصوراته التي هي المنظار الذي ينظر به للعالم.

وهناك عدة سمات يتميز بها صانع القرار هي (53):

- القدرة على إدراك المناقشات الجماعية والمهارة في معاملة الناس.
- الحكمة في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات.
- تقديم الحقائق والخبرة اللازمة لإيضاح المشكلة.
- البحث عن المشكلات وليس الدفاع عن حلول معينة.

في حين ترى (ماهية محمود عمر) في كتابها السيكولوجية العلاقات الاجتماعية بأن هناك سمات شخصية لصانع القرار نحددها في الآتي [54]:

- المظهر الشخصي لصانع القرار، والذكاء والمهارة.
- الحيوية والنشاط، والثبات الانفعالي، والبينان النفسي.
- العملية العقلية المعرفية، وبعض القدرات الخاصة.

كما أن سمات صانع القرار الشخصية هناك من يحددها في الخصائص التالية وهي [55]:

- التوافق والشعور بالسعادة، وتحقيق الذات واستغلال القدرات.
- القدرة على مواجهة مطالب الحياة، والتكامل النفسي.
- السلوك العادي والعيش في سلامة وسلام.

كما أن " تأثير السمات النفسية للقائد في صنع القرار يزداد في مواقف الأزمات، وفي حالة الموقف السياسي، وذلك بصرف النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسي ومؤسساته " [56].

ونجد للبيئة النفسية لدى صانع القرار بعدين رئيسين مترابطين هما:

البعد الأول: وهو ما يعرف "بالشاشة الفكرية لصانع القرار، وهي التي تشكل من خلال عوامل مجتمعة، كالإيديولوجية، والتقليد، أو النقل عن التراث التاريخي المتراكم؛ بل ومن عوامل شخصية تتعلق بخصوصيات صانع القرار، وذلك في إطار أن كل صانع قرار يجوب في مجال العملية السياسية في إطار مجموعة من التخيلات أو التهيؤات النفسية.

البعد الثاني: وهو ما يعرف بتصورات النخبة، وهي التصورات التي تعكس أن تصرفات صانع القرار تأتي في تواق مع إدراكهم للواقع، وليس بالاستجابة للواقع نفسه، وهنا فقد تشكل لدى النخبة مجموعة من المواقف كرد فعل أو استجابة للبيئة الواقعية.

ب) عوامل البيئة الخارجية وصنع القرار السياسي:

من المعلوم أن عملية اتخاذ القرار تكتنفها جملة من العوامل والمتغيرات الخارجية يكون محكوما بها صانع أي قرار في السياسة الخارجية، وهذه العوامل أو المتغيرات تشكل عوامل ضاغطة على صانع القرار، لا بد من الاستجابة لها، وأخذها بعين الاعتبار عند إصداره لأي قرار، وتسمي هذه العوامل ب (البيئة العملية الخارجية) تمييزا لها عن (البيئة العملية الداخلية) وتقسم هذه العوامل إلى عاملين، هما: النظام الدولي والنظام الإقليمي [57]، ويؤثر هذان النظامان بشكل متبادل على بعضهما البعض، كما يؤثران على الوحدات الدولية داخل كل منهما، وتؤثر تلك الوحدات بهما.

ولأن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لأية دولة لم تعد تتم في فراغ، دون اعتبارات ومعايير يخضع لها صانع القرار، وصانع القرار في دولة ما، عند اتخاذه لقرار ما أو إزاء أزمة أو نزاع معين، فإنه يضع جملة أولويات تحدد من خلالها مصلحته الوطنية وحسابات الخسارة والمكسب، وعندها يتحدد موقفه بالشكل الذي يراه مناسبا، من هنا يمكن تعريف المحددات بأنها مجموعة المعطيات المؤثرة في إدراك صناع القرار، التي تدفعهم إلى تبني أنماط سلوكية محددة (58) تتواءم وهذه المعطيات في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية لدولهم.

ويمكن فهمها على أنها مجموعة العوامل التي تتدخل في توجيه أهداف وسلوك السياسة الخارجية من خلال تدعيم موقف الدولة في مواجهة الدول الأخرى، أو ما تفرضه من قيود على حريتها في رسم سياستها الخارجية، وهي ذاتها العوامل التي تعتبر معايير لقوة الدولة وصلابتها (59).

وعليه فقد أصبحت السياسة الخارجية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، الناتج الحقيقي لتفاعل العوامل المذكورة مع بعضها البعض؛ لأن تلك العوامل تحدد خطوط السياسة الخارجية للدول ومعالمها، ولها تأثير دينامي على العلاقات الدولية يختلف من حيث الزمان والمكان.

وبصفة عامة، فإنه يقل هامش حرية حركة صانع القرار كلما تعددت المؤثرات (المحددات والمتغيرات) السلبية عليه، بينما يزداد هامش حرية حركة صانع القرار كلما قل الأثر السلبي لتلك المؤثرات عليه، حيث تزداد خياراته في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية (60).

وهكذا فالسياسة الخارجية لأية دولة لابد لها وان تتأثر بالبيئيتين الداخلية والخارجية لتلك الدولة، فالبيئة الداخلية تنبع منها إمكانيات الدولية وقدراتها الذاتية التي تشكل في مجموعها مقومات قوتها، وفي غالب الأحيان، فإن البيئة الداخلية أو المحلية تنقسم إلى نوعين من العناصر: مادية تتعلق بتأثيرات العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية، ومعنوية تمثل قوة التأثير الأيديولوجي والثقافي وجاذبية النموذج التنموي والسياسي والمتغيرات التاريخية والشخصية (القيادية) ...

وأما البيئة الخارجية، فإنها تمثل المتغيرات التي تنشأ في البيئة المحيطة للوحدة الدولية، والمتمثلة في طبيعة تفاعلات النظام الإقليمي، وأنماطها وقضايا التفاعل، وطبيعة النظام الدولي السائد، والدول القائدة فيه، والتغيرات التي تطرأ عليه وأثرها على النظم الإقليمية ووحداتها.

خامسا: تأثير العلاقات الدولية في القرار السياسي:

العلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه، بمعنى أنها تفاعلات ذات نمطين، الأول: نمط تعاوني، والثاني: نمط صراعي، ويلاحظ أن الأخير هو النمط الغالب على التفاعلات الدولية برغم محاولة التنكر لتلك الحقيقة، بل أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول –هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر تديره الدولة أو مجموعة دول ضد دولة أو مجموعة أخرى، مثال الأحلاف والروابط السياسي والاقتصادية التي تأخذ في صورتها الظاهرية النمط التعاوني برغم قيامها لخدمة صراع أعضائها ضد آخرين، كذلك فالنمط التعاوني للعلاقات بين دولتين مثل (تقديم دعم

ومساعدات اقتصادية وعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة قيود نتاج للتأثير والنفوذة لذا نجد معظم تحليلات ونظريات العلاقات الدولية تركز على نمط الصراع انطلاقا من دوافع ومحددات كالقوة والنفوذ والمصلحة كحال المدرسة الواقعية، فضلا عن الدوافع الشخصية التي تتبناها المدرسة السلوكية، ويعد الصراع نمطا تحليليا خصبا من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو يعكس تفاعلات متعددة الأبعاد، بل إنه يجمع في طياته النمط التعاوني الذي يعاد توظيفه غالبا لخدمة النمط أو البعد الصراعي [61].

ولقد تطورت الاتصالات بين الدول عبر العصور شكلا ومضمونا فظهرت المعاهدات، ثم الاتفاقيات، ثم التحكيم والمفاوضات، وترجع بدايات الدبلوماسية إلى عهد الإغريق والرومان بدوافع الحرب والسلم والتبادل التجاري، وفي العهد الروماني (قبل الإسلام) عرف مبدا التحكيم كقاعدة عرفية لفض النزاعات، كما شهد التاريخ الإسلامي أشكالا من الدبلوماسية، ويعد صلح الحديبية من اهم المصادر للفكر الدبلوماسي في الإسلام.

وقد شهد تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، ثلاثة أطوار أساسية تجسدت خلال كل منها تجربة متميزة للتنظيم الدولي.

التجربة الأولى: تتمثل في أول تنظيم أوروبي (الكونسرت الأوروبي) التي انبثقت عن مؤتمر ساتيوت ومعاهدة باريس سنة 1814 م حيث قررت بريطانيا وبروسيا، وروسيا وفرنسا إقامة تحالف أوروبي دولي أطلق عليه الحلف المقدس، قام على مبادئ المسيحية، إلا أن قراراته ظرفية، وأدى إلى عقد مؤتمرات منها أعوام [1821 م، 1818 م، 1814 م] وتمخضت عنها قرارات حربية [62].

التجربة الثانية: وتتجلى في منظمة عصبة الأمم أول منظمة دولية، ويعد الرئيس الأمريكي (ويلسون) صاحب الدور الفعال في إنشائها عندما دعا إلى قيامها في عام 1917 م أمام الكونجرس، إلا أن الكونجرس كان يفضل الالتزام بسياسة العزلة دون قيام تنظيم دولي، يقوم مقام الدولة الوطنية في اتخاذ القرارات، وكان نتيجة ذلك أن نشأت عصبة الأمم دون مشاركة أمريكية في أجهزتها المكونة لها، وقد كان ميثاقها جزءا من سلسلة معاهدات الصلح التي عقدت بين الدول المتحاربة، وأخذت عصبة الأمم تعمل من وقت إنشائها على تدعيم السلام بين الدول عن طريق تخفيض التسليح، وتوفير الضمان الجماعي للدول الأعضاء، وقد انتهت هذه المنظمة مع قيام الحرب العالمية الثانية حينما عجزت عن تحقيق اهم مبادئها وهو السلام [63].

التجربة الثالثة: وهي هيئة الأمم المتحدة التي نشأت في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبتعاون الدول الكبرى الثلاث في العالم بقيادة الولايات المتحدة وإنجلترا والاتحاد السوفيتي.

وفي عام 1945 م قام مؤتمر سان فرانسيسكو، بمشاركة خمسين دولة، وفي العام نفسه أعلن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة، وتتكون أجهزتها من مجلس الأمن، والجمعية العامة، الأمانة العامة وعدد من الأجهزة الفرعية والمتخصصة، بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، كان اهم هدف لهيئة الأمم المتحدة المحافظة على السلام العالمي [64].

وبعد هذا العرض عن كيفية صنع القرار وفي نهاية هذا البحث يمكن القول: أن القرار هو عملية حسابية تختار احسن البدائل وأكثرها عقلانية، ويتوقف القرار على ذكاء صاحبه، ومدى خضوعه لأهوائه والمعايير الفنية التي يسترشد بها، وهذه العملية تحتاج إلى وقت كاف للتفكير، وتتسم بطابع معرفي، يتم من خلال العقائد والحسابات السياسية لتحقيق الأهداف التي استهدفها صانع القرار، كما يتطلب القرار أن تمارس المؤسسات دورها بفاعلية؛ لأنه يعتمد على مجالات أهمها الكفاءة، والاتصال والمعلومات وهي تشمل الأدوار والوظائف داخل المجتمع بشكل عام، والوحدة الخاصة التي تصنع القرار، كما أن وحدة صناعة القرار هي التي تمثل النظام في موقف معين، أي أنها عندما تتخذ صناعة القرار كأنها هي النظام السياسي ككل.

وفي الختام:

أقول أن الهدف الذي يسعى له أي كيان سياسي هو بناء دولة قوية ومتنامية، تحقق الحياة الرغيدة والعيش المريح لعموم المواطنين بكفاءة وعدالة ومساواة، وبمستوى يتناسب مع معايير الحياة المعاصرة ومتطلباتها في مختلف المجالات، وقد تبين لنا أن القرار السياسي ليس عملية سهلة، وإنما يتسم بالتركيب والتعقيد، كما انه من العمليات السياسية الناتجة عن سلسلة من الأحداث، والتطورات والإجراءات، ولقد شكلت إعداد القرار السياسي بؤرة مفهومية تقاطعت فيها حقول ومناهج معرفية متعددة، وكانت إجاباتها تقدم صانعي القرارات السياسية كفئة أو نخبة أو قيادة ويتأثر القرار السياسي بالبيئة، سواء الداخلية أو الخارجية مثلما يتأثر بشخصية صانع القرار وميوله ودوافعه.

فعملية صنع القرار داخل النظام السياسي أداة تحليلية؛ لتحديد الأنماط والعلاقات داخل المجتمع في كل ما تعنيه الحركة السياسية، كمدخلات والمخرجات، وردود الأفعال، وهذه العملية تختلف حسب طبيعة النظام السياسي، وكذلك التركيبة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة، وبذلك يمكن اعتبار صناعة القرار السياسي وظيفة من وظائف هيئة معينة تشكل حركة النظام، فهي تختلف من دولة إلى أخرى، أي حسب نوعية النظام القائم، وطبيعة العوامل التي تؤثر فيه ودور المؤسسات التي يمر بها القرار من حيث إعداده، واتخاذه وتنفيذه، وبالتالي يصدر عنه نتائج تحقيق أهداف الدولة.

قائمة الهوامش والمراجع

(1) Korl Deutch, the Andlysis of Internononol Retqtions Englewood: Prentic Hall, 1988, P.104.

(2) بن جديري، قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم القانون العام، 1993م)، ص: 126.

(3) David Easfon, Aframe work for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prenfice Hall, 1969), P.5

(4) Berfrand. Badie et. Jacques Gersfle. op. CTT. P35.

(5) Abate. R. Frank and others, the oxford Desk Dictionary and thesaurus (New York: oxford.

(6) University press, 1997) P.188.

(7) P.H. Levin. On decision and decion making, in public adminisfration journal. Spring 1972. D.27

(8) Tbod P.27.

(9) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: جامعة الكويت، دار نشر ذات السلاسل، ط1982م، ص: 148.

(10) السيد عليو، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م، ص: 54.

(11) حامد ربيع، أبحاث في نظرية الاتصال وعملية التفاعل السلوكي، محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، بجامعة القاهرة: 1978م، ص: 23.

(12) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م)، ص: 89.

(13) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي، سنة 1997م، ص: 20.

(14) مصطفى علوي، بيئة القرار وصنعة، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، السنة السابعة، العدد (37)، بيروت: معهد الإنماء العربي 1991م، ص: 25.

(15) عبد الخبير محمود عطاء، خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ص: 13.

(16) المرجع سابق، ص: 15.

(17) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي، 1997م، ص: 20.

(18) علي عبد المعطي محمد، ومحمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص: 64.

(19) فؤاد زكريا، جمهورية أفلاطون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974 م، ص: 705.

(20) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص: 133.

(21) علي عبد المعطي محمد، ومحمد علي محمد، الفكر السياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 64.

(22) بطرس بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م، ص: 106.

(23) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص: 221: 332.

(24) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص: 35.

(25) عبد الرحمن علي خليفة، في علم السياسة الإسلامي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990م، ص: 136.

(26) مصطفى أبو زيد فهمي، فن الحكم في الإسلام، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1981م، ص: 204.

(27) محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، الكويت: مطابع الوزان العالمية 1994م، ص: 183: 182.

(28) علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993م، ص: 221، 222.

(29) جورج سابين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، تقديم: أحمد سويلم العمري، الكتاب الثالث، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1971م، ص: 553.

(30) Ernest, Barker, social cocial contract, op. cit, P.89.

(31) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص: 40.

(32) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1985، ص: 148.

(33) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت دار الجيل، 2001م، ص: 325.

(34) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م، ص: 362.

(35) James Clyes. And worth, charles, contem porary political analysis (New York : Free Press, 1967) P:176:177

(36) J.N. Rosenu, Toward the. Study of National International Linkage, in Linkage Dolitics, Essay, (New York: The Free Press, 1969), PP.44:63.

(37) سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، ط1، المغرب: جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1987م، ص: 116.

(38) Richard Snyder, H.W, Bruck and B, Spain, Foreign policy Decision-making, op. cit, P.46.

(39) رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط1، ليبيا: الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002م، ص: 296.

(40) Richard snyder, H.W. Bruk and B. SP. Cit. P.47.

(41) فضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد: دار ناصر، ص: 26-25.

(42) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م ص: 221.

(43) دولت أحمد وآخرون، الجغرافية السياسية، ط2، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1961م، ص: 35.

(44) Frederich H. Hartman, world in crisis, New York, Thrk, Thr Macimillan Company, 1962, pp.29– 34.

(45) عمر أحمد قدور، شكل الدولة وآره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997م، ص: 146.

(46) خلدون حسن النقيب، التركيب السكاني وسياسات القوى العاملة، مجموعة من الباحثين، الكويت وتحديات مرحلة البناء، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 1992م، ص: 302.

(47) غازي صالح النهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج 1991-1995 م، دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993م، ص: 62.

(48) رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الجيوبوليتيكية للقوة الاقتصادية العربية (شئون عربية) العدد: 89، مارس 1997م، ص: 89.

(49) لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد عبد المغني ومحمد السيد سليم، الرياض، مطبوعات الملك سعود، 1989م، ص: 184.

(50) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958م، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981م، ص: 36.

(51) الدستور الأردني الصادر 1954م-المادة 32 الفصل الرابع-القسم الأول-الملك وحقوقه، ص: 18.

(52) فضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد: دار ناصر، ص: 70.

(53) عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1980م، ص: 74.

(54) ماهية محمود عمر، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، ط2، الإسكندرية: مكتبة النهضة المصرية، سنة 1992م، ص: 330.

(55) حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988م، ص: 5.

(56) السيد عبد المطلب، اتجاهات في علم السياسة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1987م، ص: 200.

(57) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (14) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1990م، ص: 27.

(58) مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1977م، ص: 77.

(59) درية شفيق بسيوني وآخرون، تطور العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: مطبعة الإسكندرية للكراس، 1984م، ص: 243.

(60) هيثم حسن حسان، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من 1990-1998م، رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2000م، ص: 36-37.

(61) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2015م، ص: 47.

(62) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815- 1960م، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، 1982م، ص: 17.

(63) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، المرجع سابق، ص: 214، 208.

(64) بطرس بطرس غالي ومحمود عيسى، المدخل في علم السياسة، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974 م، ص: 106.